الأنباء
الجمعة 4 ديسمبر 2015

أوباما يندد ويكلّف «أف.بي.آي» بالتحقيق.. والهجوم يشلّ المدينة ويصيبها بالذهول

واشنطن لا تستبعد العمل الإرهابي في هجوم «سان بيرناردينو» وتكشف منفذيه

بعض مصابي الاعتداء المسلح في سان بيرناردينو يتلقون العلاج بعد اخلائهم (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أعلنت الشرطة الأميركية عن قتل منفذي أسوأ عملية اطلاق نار منذ 3 سنوات في الولايات المتحدة اودت بحياة 14 شخصا وادت الى اصابة 17 آخرين في سان بيرناردينو بكالفورنيا، وهما رجل وامرأة.

وقال قائد الشرطة في المدينة غارود بورغوان ان الرجل يدعى سيد فاروق وهو مواطن اميركي يبلغ من العمر 28 عاما، وكان برفقة امرأة تدعى تاشفين مالك تبلغ من العمر 27 عاما، وقتلا في تبادل لاطلاق النار مع الشرطة.

وأضاف ان فاروق موظف في المقاطعة حضر حفلا في مركز اينلاند الاقليمي للخدمات الاجتماعية ثم عاد وفتح النار على المحتفلين، وانهما وحدهما من اطلقا النار في الحادث الذي يعد الأكثر دموية من نوعه منذ المذبحة التي حدثت في ديسمبر عام 2012 في مدرسة ساندي هوك الابتدائية في نيوتاون بولاية كونيتيكت والتي قتل 26 شخصا بينهم 20 طفلا.

وأوضح المسؤول الأمني أن قوات الشرطة عثرت على قنبلة أنبوبية داخل سيارة الدفع الرباعي التي هرب فيها المشتبه بهما بعد الحادث.

وأعرب عن اعتقاده من وجود تخطيط للعملية، نظرا لما كان بحوزة الشخصين من معدات داخل السيارة، ورغم أنه لم يتم بعد معرفة الدافع وراء الهجوم، الا ان بورغان لم يستبعد وجود عمل إرهابي.

وفيما لم تحدد السلطات اي دافع ديني او عقائدي، سارعت مجموعة مسلمي كاليفورنيا الى ادانة اطلاق النار بشدة خلال مؤتمر صحافي. واعرب فرحان خان احد اقرباء سيد فاروق والذي دعا الى المؤتمر الصحافي عن «صدمته» لعملية اطلاق النار وتساءل «لماذا يقوم بأمر مماثل؟». وجرى اطلاق النار خلال حفل نهاية رأس السنة نظم لموظفي قطاع الصحة في سان برناردينو ووقع خلاله شجار حيث قام احد المدعوين بمغادرة المكان.

واكدت الشرطة لاحقا ان هذا المدعو هو سيد فاروق، وقال بورغان «لكننا لا نعرف الدوافع في هذه المرحلة».

والمشتبه بهما اللذان قتلا كانا مدججين بالسلاح ويرتديان لباسا شبه عسكري.

واكدت الشرطة انه تم توقيف شخص ثالث لكن دوره في الهجوم لم يتضح بعد.

ومع ضلوع عدة اشخاص فإن اطلاق النار هذا يختلف عن عمليات اخرى في الولايات المتحدة ينفذها عادة مختلون عقليا يتصرفون بشكل منفرد.

وقال قائد الشرطة المحلية ان مطلقي النار «حضرا عملهما كما وكأنهما في مهمة».

من جهته، قال الرئيس الاميركي باراك اوباما انه «من الممكن» ان يكون لإطلاق النار في كاليفورنيا دوافع ارهابية «لكننا لا نعرف بعد».

وأمر أوباما في ختام اجتماع لمجلس الأمن القومي غداة حادث اطلاق النار، بتنكيس الأعلام الاميركية في البيت الأبيض والمباني الرسمية الأخرى في الولايات المتحدة احتراما للضحايا وذلك حتى يوم الاثنين المقبل. وقال الرئيس الاميركي: «في هذه المرحلة لا نعرف لماذا وقع هذا الحادث الرهيب»، مضيفا :«نعرف ان الشخصين اللذين قتلا كانت بحوزتهما أسلحة ولديهما على ما يبدو اسلحة اخرى في المنزل».

وتابع اوباما: «لكننا لا نعرف لماذا فعلا ذلك ولا نعرف دوافعهما»، واشار الى «انهما قد يكونان مرتبطين بالإرهاب لكننا لا نعرف. قد يكونان مرتبطين بمكان العمل»، موضحا ان مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي آي) مكلف بالتحقيق في هذه القضية.

وكان اوباما قد ندد باطلاق النار واستنكر حصول مثل هذه المجازر في الولايات المتحدة، مؤكدا انه «ليس لها مثيل في اماكن اخرى في العالم».

وتلقت اوليفيا نافارو (63 عاما) اتصالات من ابنتها التي تعمل في هذا المبنى الكبير الذي يتلقى فيه المعاقون وخصوصا الاطفال الرعاية الصحية.وروت لوكالة «فرانس برس»: «قالت لي: هناك مطلقو نار في المبنى سنحبس انفسنا في غرفة ونطفئ الاضواء».

واغرق حمام الدم هذا سان بيرناردينو في ذهول والخوف، حيث تلقت المدارس تعليمات بإبقاء الطلاب في منازلهم وطلب من السكان ايضا لزوم منازلهم.

ونشر مئات من عناصر قوات الامن بدعم من الـ «اف بي آي».

وبثت محطات التلفزة الاميركية مشاهد لمروحيات مع عناصر من قوات التدخل.

وحتى 27 نوفمبر الماضي شهدت الولايات المتحدة 351 عملية اطلاق نار جماعية في 2015 اي اكثر من واحدة في اليوم بحسب موقع متخصص يحصي مثل هذا النوع من الحوادث. ويأتي إطلاق النار الجديد هذا بعد خمسة ايام على عملية مماثلة في مركز للتخطيط الاسري في كولورادو أثارت استياء الرئيس الاميركي باراك اوباما ما حرك مجددا الجدل حول تنظيم حيازة الاسلحة النارية في الولايات المتحدة. ولم تتأخر ردود الفعل من الطبقة السياسية الاميركية.

وقالت المرشحة الديموقراطية للبيت الابيض هيلاري كلينتون في تغريدة انها ترفض «اعتبار هذه الامور عادية»، مضيفة «علينا ان نتحرك لوقف العنف بالاسلحة النارية فورا».

وعبر عدة مرشحين جمهوريين بينهم دونالد ترامب عن حزنهم ايضا وقالوا انهم «يصلون» للضحايا ولقوات الامن.

أغلقت ثلاثة مساجد بتهمة نشر التطرف في إجراء غير مسبوق

فرنسا تلجأ إلى إجراءات طوارئ تعود إلى حرب الجزائر

باريس تدرس تمديد قانون الطوارئ 6 أشهر وإدراج إمكانية إسقاط الجنسية عن المتورطين في الإرهاب

باريس ـ أ.ف.پ: تعتزم الحكومة الفرنسية ادراج مادة في الدستور تسمح بفرض حال الطوارئ «لمدة اقصاها ستة اشهر» بحسب ما افادت مصادر حكومية.

ورفعت مسودة مشروع قانون بهذا الصدد هذا الاسبوع الى مجلس الدولة تدعو إلى مراجعة الدستور عملا بما طرحه الرئيس فرنسوا هولاند بعد اعتداءات 13 نوفمبر الماضي في باريس.

وكان هولاند اعلن حال الطوارئ في اليوم التالي للاعتداءات ومدده البرلمان لثلاثة اشهر.

وهذا التعديل الدستوري يهدف خصوصا الى اقامة «نظام ازمة مدني» بهدف التحرك «ضد ارهاب الحرب»، كما اعلن هولاند في 16 نوفمبر.

وتجيز حالة الطوارئ للسلطات «منع تنقل الاشخاص والسيارات» وإقامة «مناطق امنية او مناطق حماية وفق قانون 1955 الذي ارسى هذا الاجراء الاستثنائي في بداية حرب الجزائر.

وبموجب حالة الطوارئ جرت اكثر من ألفي عملية دهم منذ 13 نوفمبر بدون موافقة قاض، فيما فرضت الإقامة الجبرية على اكثر من 300 شخص.

وبعد الإبلاغ عن احتمال حصول تحريف في تطبيق حالة الطوارئ طالب نواب بالرقابة على تطبيقها.

وإصلاح الدستور الذي اقترحه هولاند يمكن ان يعتمد اما بتصويت مؤيد في البرلمان خلال جلسة عامة او عبر استفتاء لكن هذا الخيار الثاني استبعدته الحكومة.

كما تعد الحكومة الفرنسية تعديلا دستوريا يسمح بإسقاط الجنسية الفرنسية عن مواطنين من حملة جنسيتين في حال ادانتهم بمسائل ارهاب، وفق ما افادت مصادر حكومية.

وتطالب السلطة التنفيذية بتضمين الدستور مادة تنص على هذه الامكانية في حين ان هناك حاليا قانونا قلما تم استخدامه يسمح بإسقاط الجنسية الفرنسية عن مواطن مولود في فرنسا ويحمل الجنسيتين في حال تصرف كمواطن من دولة اجنبية.

وفي اطار اتخاذ المزيد من الاجراءات الامنية، اعلنت السلطات الفرنسية أمس الأول اغلاق ثلاثة مساجد بتهمة نشر التطرف في اجراء هو الاول من نوعه في البلد في ظل حال الطوارئ.

ونفذت الشرطة أمس الأول، عملية واسعة النطاق استهدفت مسجدا وصف بأنه سلفي في لانيي سور مارن بضواحي باريس الشرقية وقامت بإغلاقه.

وقال وزير الداخلية برنار كازنوف للصحافيين ان هذا التدخل غير المسبوق من حيث حجمه سيؤدي الى حل ثلاثة جمعيات تدعي انها ثقافية بصورة نهائية في مجلس النواب وفي اقرب وقت.

وهي اول مرة منذ اعتداءات باريس التي اوقعت 130 قتيلا في 13 نوفمبر، تعلن الحكومة حل جمعيات مصنفة ثقافية عملا بقانون 1955 حول حال الطوارئ الذي تم تعديله مؤخرا. وتم اغلاق المسجدين الآخرين الاسبوع الماضي في جونوفيلييه بضاحية شمال غرب باريس واربريل قرب ليون.

وقال كازنوف ان المداهمات التي جرت صباح أمس الأول في لانيي ادت الى «صدور 22 منعا من مغادرة الاراضي» الفرنسية، و«وضع تسعة افراد متطرفين في الاقامة الجبرية» وضبط مسدس من عيار 9 ملم «لدى شخص اوقف على الفور رهن التحقيق».

وكان السلفي الفرنسي محمد حمومي (34 عاما) إماما للمسجد الذي تم اغلاقه حتى رحيله الى مصر في نهاية 2014. وقبل مغادرته خضع لمراقبة من السلطات للاشتباه بأنه «لعب دورا كبيرا في نشر التطرف وتجنيد متطوعين للقتال في سورية» حيث يقاتل نحو عشرة من اتباعه.

وجاء في قرار لوزارة الاقتصاد صدر في أبريل ونص على تجميد امواله ان اشخاصا كانوا بين اتباعه ظهروا في المحيط المباشر لمنفذي اعتداءات ارهابية

لكن رئيس جمعية مسلمي لانيي محمد رمضان المسؤول عن ادارة المسجد حاليا قال: نحن لم نخف شيئا ولا نخفي شيئا.

وأضاف رمضان بعد مداهمة منزله: لم اكن اتوقع هذا الاغلاق، والمؤلم في المسألة انهم لم يعثروا على شيء، داعيا الى عدم تحميل الفريق الحالي عبء ما حصل في الماضي.

بلجيكا توجه التهمة رسمياً إلى مشتبه بهما جديدين في اعتداءات باريس

بروكسل ـ وكالات: أعلنت نيابة بلجيكا امس توجيه التهمة الى شخصين جديدين مشتبه بهما في اطار اعتداءات باريس التي وقعت في 13 نوفمبر الماضي، وهذا ما يرفع الى ثمانية عدد الأشخاص الملاحقين في الجانب البلجيكي للتحقيق، بحسب وكالة الانباء الفرنسية.

وقال المتحدث باسم النيابة اريك فان در سيبت ان «مشتبها بهما آخرين اتهما»، مؤكدا معلومات افادت بانهما استجوبا الاحد. وذكر التلفزيون الرسمي في.ار.تي، ان احدهما على معرفة بأحد انتحاريي الاعتداءات، المدعو بلال حدفي الذي فجر نفسه في ستاد دو فرانس. ونقلت شبكة (فوكس نيوز) الأميركية عن مسؤول رفض ذكر اسمه القول «إن أحد المعتقلين ألقي القبض عليه في مطار بروكسل الدولي الأحد الماضي، حيث كان يسعى للسفر إلى المغرب، وسبق له أن حاول السفر إلى سورية مرتين... والثاني اعتقل خلال مداهمة الأحد أيضا». ولم يدل المسؤول بالمزيد من التفاصيل في ذلك الصدد.

تونس توقف برنامجاً تلفزيونياً «اتهم المغرب بالضلوع في أعمال إرهابية»

تونس ـ الأناضول: قررت الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري في تونس «الهايكا» أمس الأول، إيقاف إعادة بث برنامج «Black list»، الذي تبثه قناة «تونسنا» الخاصة، وسحبه من المواقع الاجتماعية التابعة لها، بعد بثه تقريرا يتهم المغرب بالضلوع في العمليات الإرهابية التي وقعت في تونس. فقد تطرقت أولى حلقات البرنامج الثلاثاء الماضي لموضوع «حقيقة تواجد المخابرات في تونس»، وتم فيها بث تحقيق، حول نشاط أجهزة مخابرات أجنبية بالتراب التونسي وصف بالاستقصائي، عرضت فيه آراء مجموعة من السياسيين والخبراء. وفي الجزء الثاني من التقرير تم التطرق إلى «وثائق استخباراتية، تم تسريبها من قبل عميل مخابرات مغربي سابق، وتم توجيه الاتهام للمملكة المغربية، بالتورط المباشر، تخطيطا وتنفيذا في العمليات الإرهابية التي جرت في تونس، على غرار عملية الروحية، وعملية متحف باردو، وعملية نزل سوسة».

وبحسب «الهايكا» فإن «التحقيق الصحافي، اعتمد في استنتاجاته وتحليلاته، على مصدر وحيد للمعلومة، وهو ما يعتبر من قبيل الإخلال المهني، خاصة أن الأمر يتعلق بعمل صحافي استقصائي، يفترض التحقق من المعلومة وتدقيقها، بالرجوع إلى أكثر من مصدر، كالتحقق من صحة الوثيقة المعتمدة». واعتبرت «الهايكا»، في بيان صادر عنها، أن «هذا البرنامج، مخالف لمقتضيات الفصل 5 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011»، كما أذنت بإحالة الملف إلى مجلس الهيئة للنظر فيه.

وينص الفصل 5 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011، أن الحقوق والحريات، تمارس على أساس مبادئ، من بينها احترام المعاهدات والمواثيق الدولية، المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات العامة، وحرية التعبير، والمساواة، والتعددية، في التعبير عن الأفكار، والآراء الموضوعية، والشفافية.

الأردن يوقف نجل أبو قتادة

عمان ـ أ.ف.پ: قال الداعية الأردني المتشدد عمر محمود عثمان المعروف باسم ابو قتادة والذي وصف في الماضي بأنه «سفير بن لادن في اوروبا» أمس، ان السلطات الامنية الاردنية اوقفت نجله.

وقال ابو قتادة لوكالة «فرانس برس» ان «رجالا قالوا انهم من أمن الدولة حضروا الى بيت نجلي قتادة واعتقلوه بناء على مذكرة توقيف ومذكرة تفتيش» مساء اول من امس.

وأضاف أن هؤلاء «فتشوا منزله واخذوا هاتفه الجوال وهاتف والدته ايضا اضافة الى جهاز كمبيوتر ولوحي آيباد».

واشار ابو قتادة، الذي يعتبر احد ابرز قياديي التيار السلفي في العالم، الى انه يقدم «دروسا في تفسير القرآن ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء عبر البال توك، ويقوم قتادة بتسجيل هذه الدروس على الآيباد».

واضاف «اذا كان هناك اي مخالفة لتحقق بها الجهات المختصة، نحن لم نرتكب اي مخالفة للقانون منذ حضرنا الى الاردن».

يذكر أن ابو قتادة أطلق سراحه في 24 سبتمبر 2014 بعد ان برأته محكمة أمن الدولة الاردنية من تهمتي التخطيط لتنفيذ هجمات ارهابية ضد سياح اثناء احتفالات الالفية في الاردن في 2000 و«التآمر للقيام بعمل ارهابي ضد المدرسة الاميركية في عمان في نهاية 1998 وذلك لـ «نقص الادلة».

وفي القضيتين، نفى ابو قتادة الذي تسلمته عمان من لندن في يوليو 2013 حيث خاض معركة قضائية طويلة لمنع ترحيله من بريطانيا، تهم الارهاب.

وابو قتادة المولود في 1960 في بيت لحم، كان حكم عليه غيابيا بالسجن المؤبد.

تقرير إخباري

اليمين المتطرف يقطف ثمار هجمات باريس ويتجه لتحقيق زلزال سياسي

باريس ـ أ.ف.پ: تنظم فرنسا انتخابات محلية في 6 و13 ديسمبر الجاري، ستشكل اختبارا اخيرا قبل الانتخابات الرئاسية عام 2017 ومن المتوقع ان يحقق فيها اليمين المتطرف نجاحا تاريخيا في بلد لايزال تحت وقع صدمة اعتداءات باريس.

وبعد تحقيق اختراق لافت العام الماضي في الانتخابات البلدية والأوروبية يبدو حزب الجبهة الوطنية بصدد الفوز بمنطقتين على الاقل في مكسب غير مسبوق في هذا البلد.

وتتصدر رئيسة الحزب اليميني المتطرف مارين لوبن بفارق كبير المرشحين في منطقة نور با دو كاليه ـ بيكاردي في الشمال فيما تتقدم ابنة شقيقها ماريون ماريشال لوبن في منطقة بروفانس آلب ـ كوت دازور في جنوب شرق فرنسا.

ويحظى حزب الجبهة الوطنية بـ 27 الى 30٪ من نوايا التصويت على المستوى الوطني في الدورة الاولى من الانتخابات الاحد، كما تشير استطلاعات الرأي الى امكانية تحقيقه المزيد من الانتصارات في مناطق اخرى حيث بات في الطليعة او في منافسة شديدة مع المعارضة اليمينية.

وأعلنت مارين لوبن مؤخرا لوكالة فرانس برس «قبل بضعة اشهر كنت اقول ان لدينا فرصا بالفوز في اربع او خمس مناطق. وهانحن نتثبت من ذلك».

وقال رئيس الوزراء اليميني السابق فرنسوا فيون ان اليمين المتطرف «يتقدم لان الفرنسيين غاضبون».

من جهته، قال جان كريستوف كمباديليس السكرتير الاول للحزب الاشتراكي بزعامة الرئيس فرنسوا هولاند ان «استطلاعات الرأي لا تقدر حجم التصويت لمصلحة الجبهة الوطنية بل تقدر حجم الخوف في فرنسا، ثمة حزب من الخوف تبنيه الجبهة الوطنية».

وقد هيمنت اعتداءات 13 نوفمبر الماضي الأسوأ في تاريخ فرنسا، على حملة الانتخابات المحلية.

وقال جان فرنسوا دوريدو من معهد ايبسوس لاستطلاعات الرأي ان «الحزب المستفيد من هذه الاحداث هو حقا الجبهة الوطنية، على وقع لازمة سبق ان حذرناكم».

وتعزز خطاب حزب مارين لوبن القومي والمعادي للهجرة والمسلمين مع الكشف ان اثنين من الانتحاريين الذين نفذوا المجزرة في العاصمة الفرنسية دخلا فرنسا بعدما وصلا ضمن موجة المهاجرين الوافدين الى اليونان.

أما الاشتراكيون الحاكمون فلم يستفيدوا حتى الآن من الارتفاع الكبير الذي سجلته شعبية الرئيس فرنسوا هولاند بين 7 الى 22 نقطة، في ظل التأييد الشعبي الكبير لسياسته الامنية.

وفيما تتراوح نوايا التصويت للحزب الاشتراكي بين 22 و26٪ في الدورة الاولى من الانتخابات، فهو قد لا يحتفظ إلا بثلاث مناطق في حين انه يترأس منذ انتخابات 2010 جميع المناطق باستثناء واحدة، ويترتب عليه تعبئة ناخبيه ان اراد تفادي هزيمة تتوقعها له معاهد الاستطلاعات منذ أشهر.

ويلعب الحزب الحاكم ورقة الوحدة الوطنية خلف فرنسوا هولاند غير انه يعاني من فشل السلطة التنفيذية في احتواء البطالة التي باتت في مستوى شبه قياسي حيث تشمل 3,59 ملايين شخص، بعدما سجلت في اكتوبر اعلى زيادة شهرية منذ 2013.

كما يعاني الحزب الاشتراكي من ضعف يطاول بصورة اجمالية اليسار الذي يتقدم للدورة الاولى من الانتخابات منقسما غير انه يأمل في ان ينجح في لملمة صفوفه في الدورة الثانية.

وبعدما كانت التوقعات قبل الاعتداءات تشير الى فوز ساحق للمعارضة اليمينية، فهي لاتزال تأمل في الفوز بغالبية من المناطق ولو ان نوايا التصويت لها (25 الى 28٪) تراجعت لمصلحة الجبهة الوطنية.

وما ساهم في تراجع شعبية حزب الجمهوريين بزعامة الرئيس السابق نيكولا ساركوزي هو أن هولاند انتزع منه عددا من الطروحات على صعيد مكافحة الارهاب، كما انه اظهر انقسامات خرجت عن موقف الوحدة الوطنية منذ الاعتداءات.

وتتوقف نتائج الانتخابات الى حد بعيد على موقف الحزب الاشتراكي وحزب الجمهوريين في الدورة الثانية في المناطق التي يمكن ان تنعطف وتصوت لليمين المتطرف، سواء عمد الحزبان الى تجيير الاصوات او حتى التحالف لقطع الطريق امام الجبهة الوطنية او دخلا في منافسة ثلاثية تضمن فوزه.

وأعلن رئيس الوزراء الاشتراكي مانويل فالس استعداده «للقيام بكل ما هو ممكن» لهزم الجبهة الوطنية، لكن من جانب اليمين رفض ساركوزي فرضية تشكيل «جبهة جمهورية».

وستكون هذه آخر انتخابات محلية تجري في فرنسا قبل الانتخابات الرئاسية عام 2017 والتي تتصدر فيها ايضا مارين لوبن نوايا التصويت في الدورة الاولى.